3 October 2001
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية للمحكمة الجنائية الدولية
الفريق العامل المعني بوضع مشروع ميزانية
للسنة المالية الأولى للمحكمة
نيويورك، ٢٤ أيلول/سبتمبر – ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١

مبادئ توجيهية ذات أولوية من أجل إعداد مشروع ميزانية منقح للسنة المالية الأولى للمحكمة الجنائي الدولية

ورقة مقترحة من المنسق بشأن الوثيقة PCNICC/2001/WGFYB/L.1

مبادئ توجيهية عامة

- بدلاً من توخي تصورين (تصور للإحالة وتصور لعدم الإحالة)، ينبغي اتباع نهج ثالث. وينبغي أن ينص مشروع الميزانية الجديد للسنة المالية الأولى للمحكمة على تعزيز قدرة المحكمة وجمعية الدول الأطراف على مواجهة مختلف التحديات؛

وسيلزم القيام بما يلي:

- تحديد الوظائف الأساسية قبل التركيز على المناصب والهيكل التنظيمي؛
- شغل تلك الوظائف بموظفين من مستوى عال بما فيه الكفاية، لإنشاء قاعدة صلبة من أجل الإدارة الفعالة للزيادات في التعيين التي تمليها الظروف؛ وفي الوقت نفسه، لتفادي التنظيم المثقل بالفئات العليا من الوظائف؛ ومن ثم، سيصبح من الضروري إضافة قوة عمل من صغار الموظفين إلى قوة العمل المكونة من كبار الموظفين؛
- إنشاء القدرة – المالية والإدارية والإجرائية – على التعيين بناء على إشعار قصير الأجل.

031001 031001 01-56295 (A)
0156295

PURL: https://www.legal-tools.org/doc/476774/

الوظائف الرئيسية

مكتب المدعي العام

بغية تلبية الاحتياجات الماسة الأولية، بما في ذلك ما يتعلق منها بدور المدعي العام بموجب المادة ١٥ من النظام الأساسي، ينبغي وضع المهام التالية في الحسبان:

- أعمال التحقيق/تقصي الحقائق الأولية، وتجهيز المعلومات، وتحليل المعلومات (القانونية والعسكرية والسياسية)، وإجراءات المقبولية، والتحقيق الرسمي، وصياغة عرائض الاتهام، وجلسات الاستماع في الدائرة التمهيدية، والالتماسات والطعون الأولية، والأنشطة التمهيدية للمحاكمات. ولا يحتمل إجراء محاكمات خلال السنة الأولى؛
- من الضروري أن يشمل مكتب المدعي العام وظيفة إعلامي/متحدث رسمي مستقلة؛
- وعلاوة على ذلك، لا بد من التفكير في تعيين الخبراء المشار إليهم في المادة ٤٢ (٩) من النظام الأساسي. ولا بد من النظر فيما إذا كانت هناك حاجة إلى موظفين أساسيين أو تعيين مستشارين خلال السنة الأولى.

دوائر المحاكمة/قلم المحكمة

وستشمل الاحتياجات الماسة للسنة الأولى، بالنسبة للرئيس ولنائبي الرئيس، قدرة على الاضطلاع بعبء عمل كبير من العلاقات والاتصالات الخارجية رفيعة المستوى (تضع المحكمة على الخريطة العالمية)، ونظم لتشغيل دوائر المحاكمة، وعبء عمل دائرة الاستئناف. ومن الضروري أن يشمل هيكل للقضاة وظيفة إعلامي/متحدث رسمي/موظف تعميم مستقلة.

وتشمل الوظائف الحاسمة الأخرى للسنة الأولى ما يلي:

- قسم الاستشارة القانونية لقلم المحكمة، له القدرة على الاضطلاع بعبء عمل كبير يتعلق بمسائل بدء التشغيل التنفيذية – القانونية (اتفاقات المقر، واتفاقات نقل الشهود، واتفاقات إنفاذ الأحكام، والعقود، وشؤون الأفراد، والمنح والهبات، وإجراءات الرقابة الداخلية، وما إلى ذلك)؛
- وظيفة أمنية، لها القدرة على إقامة الأمن كمفهوم شامل (أنظمة أمن المعلومات، وتوعية الموظفين، وأنظمة رصد الحالات، وبروتوكولات إجلاء الموظفين الموفدين في بعثات، وأنظمة الاتصال مع المنظمات الدولية الأخرى، وأنظمة الاتصال مع الدولة المضيفة، وما إلى ذلك)؛

PURL: https://www.legal-tools.org/doc/476774/

- وظيفة إدارة المحكمة، لها القدرة على إنشاء بروتوكولات لإدارة السجلات والأدلة؛
- النظر في الإنشاء المبكر لأنظمة ملائمة لتوفير حماية الشهود واحتياجات الضحايا؛

وظيفة مستشار لإنشاء نظام للمساعدة القانونية، والمساءلة المالية، والصلات مع رابطة محامين دولية؛

- وظائف للمكتبة وقلم المحكمة المركزي؛
- وظيفة إدارية: لإجراءات التعيين والمشتريات، ووظيفة خدمات عامة تتولى إدارة المبنى، والتأشيرات/المراسم، والسفر، وإدارة الأصول، ووظيفة للميزانية والمالية، ووظيفة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك النظم الإلكترونية الضرورية لمداولات المحكمة. ويمكن النظر في إمكانية إسناد هذه الوظائف لمصادر خارجية؛
- يجب إبلاء اهتمام خاص باحتياجات خدمات المؤتمرات واللغات. وبالإضافة إلى توفير الخدمة بلغات المحكمة، لا بد من مراعاة أن المحكمة سيلزمها قدر كبير من التكيف مع جميع اللغات المستخدمة في الأماكن التي تجرى فيها عملياتها. ومنذ اليوم الأول، قد يتعين تلبية احتياجات الترجمة. وقد ينطبق ذلك أيضا على مكتب المدعي العام الذي قد يلزم توفير الخدمات له على نحو منفصل. ويمكن أيضاً النظر في إمكانية تقاسم الخدمات المشتركة مع المؤسسات الدولية الأخرى التي توجد مقارها في لاهاي.

مبادئ توجيهية أخرى

يجب أن تأخذ الميزانية للسنة الأولى أيضا في الحسبان سبل كفالة السرية فيما يتعلق بالاستخدام المحدد لبعض الموارد ذات التأثير المباشر على أوامر الاعتقال، وحماية الشهود والضحايا، وما إلى ذلك.

وتشمل آثار اللوائح المالية التي يتعين النظر فيها ما يلي:

- اختيار العملة؛
- الفترة المالية للميزانية الأولى؛
- القواعد المتعلقة ببند الاعتماد وآلية الطوارئ سيكون لها تأثير كبير على ضرورة التنبؤ بالميزانية الإضافية فضلا عن رصد اعتماد للجلسات الإضافية لجمعية الدول الأطراف؛
- يجب أن تكون تكاليف الأفراد صافية وليس إجمالية، لأن مشروع اللوائح المالية لا ينص على صندوق لمعادلة الضرائب.

PURL: https://www.legal-tools.org/doc/476774/

ويلزم اتباع نهج واقعي فيما يتعلق بمعدلات الشواغر (انظر التجربة الأولية للمحكمتين المخصصتين).

وسيكون من الضروري التفكير في رصد موارد للتدريب في ميزانية السنة الأولى من عدمه.

ويجب تحقيق توازن بين فعالية الخدمات المشتركة من حيث التكلفة (التي قد تشمل وظائف مثل الأمن، والترجمة، وما إلى ذلك) والحاجة إلى كفالة استقلال مختلف الوظائف المتعلقة بالقضاء والادعاء العام. وقد يكون من الضروري تعيين مدير للخدمات المشتركة في وقت مبكر في مرحلة بدء التشغيل.

PURL: https://www.legal-tools.org/doc/476774/